التقرير السنوي الأول الصادر عن مركز الخليج لحقوق الإنسان

2013

استمرار الهجمات على مدافعي حقوق الإنسان

(المؤسس السجين عبد الهادي الخواجة والسكرتير العام نبيل رجب)

نشرمن قبل:
مركز الخليج لحقوق الإنسان
بيروت
لبنان
حقوق النشر محفوظة

نسخ التقرير متوفرة من:
info@gc4hr.org
هذا التقرير متوفر باللغتين العربية والانكليزية على:
www.gc4hr.org

مقدمة

هذا هو التقرير السنوي الأول الصادر عن مركز الخليج لحقوق الإنسان. يوثق التقرير جوانب من التطورات التي طرأت على حالة حقوق الإنسان في منطقة الخليج مع التركيز بنحو خاص على القضايا المتعلقة بحريتي تكوين الجمعيات و التعبير. يحاول هذا التقرير أن يقدم لمحة عامة عن القضايا المتعلقة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة خلال عام 2012. و يتناول المخاطر التي يواجهونها و المحاولات الرامية إلى الحد من عملهم الهام في المجال الحقوقي، بما في ذلك فرض القيود القانونية و السياسية من قبل الجهات الحكومية. يغطي التقرير تسعة بلدان: الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربي (البحرين، و الكويت، و عمان، و قطر، و الإمارات العربية المتحدة، و المملكة العربية السعودية)، بالإضافة إلى العراق و إيران و سوريا.

و قد استلزم مقتضى الحال إدراج سوريا في هذا التقرير، و هي التي ليست جزءاً من منطقة الخليج، بالنظر إلى الأحداث الاستثنائية و الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب في البلاد في الوقت الحاضر، و تلقي بظلالها على المنطقة بأسرها.

يكشف التقرير عن تصعيد كبير في انتهاك الحق في حريتي تكوين الجمعيات و التعبير، و استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص. لقد كان العديد من حقوق الإنسان التي يتعرض إليها التقرير موضوع عدد لا يحصى من الانتهاكات، تتفاوت من بلد إلى آخر، و كان من بينها الاعتقال و الاحتجاز التعسفيان، و المضايقات، و الترهيب، و المقاضاة المغرضة، و المحاكمة غير العادلة، و المراقبة المادية و الإلكترونية، و تقييد التنقل و فرض حظر السفر، و احتلال مواقع الإنترنت و حجبها، و كذلك المدونات الشخصية، و الحسابات على وسائط الإعلام الاجتماعية، و الاعتداءات الجسدية و اللفظية، و حملات التشهير عبر الإنترنت و وسائل الإعلام، و التشهير، و الحرمان من الوصول إلى وسائل الإعلام، و فرض القيود على إمكانية إيجاد عمل و التضييق على سبل المعيشة.

شهد عام 2012 اتخاذ الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تدابير جماعية تنتهك حقوق الإنسان بشكل عام و الحق في حرية تكوين الجمعيات و التعبير على وجه الخصوص. و كان ثمة تطوران مقلقان في هذا الصدد يتعلقان باعتماد دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقاً أمنياً مشتركاً، و تبنيها قانوناً مشتركاً لجرائم تكنولوجيا المعلومات. إن هذه التطورات على ما يبدو جزء من استراتيجية عامة لدول مجلس التعاون الخليجي تتصدرها المملكة العربية السعودية من أجل توحيد النظم القانونية في دول مجلس التعاون الخليجي، و ذلك على حساب الحق في حرية التعبير و تكوين الجمعيات. و قد سحبت الكويت التي رفضت في الماضي اعتماد الاتفاقية الأمنية المشتركة اعتراضها السابق، الأمر الذي أثار الانتقادات لهذه الخطوة التي عدَّها المدافعون عن حقوق الإنسان انتكاسة خطيرة للحريات المدنية و سواها من الحريات في البلاد و المنطقة .

تراجعت العلاقات بين إيران و دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذا العام، الذي شهد أيضاً تصعيداً في اضطهاد المدافعين الشيعة عن حقوق الإنسان الذين اتهموا في كثير من الأحيان بأنهم عملاء لإيران في المنطقة. في قمتهم التي انعقدت في المنامة بالبحرين، تبنى رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي قراراً يدين إيران و يتهمها بتقويض أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

شهد هذا العام فرض العقوبات الاقتصادية و غيرها من العقوبات على ايران من قبل الولايات المتحدة و دول الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بسياستها النووية، الأمر الذي أدى إلى زيادة اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد، كما عمدت إيران إلى استعراض قوتها العسكرية مستسببة في توتر الوضع في منطقة الخليج أكثر من ذي قبل. و علاوة على ذلك، فقد تلقى سجل حقوق الإنسان في إيران في هذا العام انتقادات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة و من خلال عمل المقرر الخاص المعني بإيران. و قد رفضت إيران حتى الآن السماح للمقرر الخاص السيد أحمد شهيد بزيارة البلد، على الرغم من المطالبات المتكررة.

شملت التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان في المنطقة خلال هذا العام انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر تموز إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب و غيره من ضروب المعاملة و العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة.

في عام 2012، قام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بمراجعة سجل البحرين في حقوق الإنسان. في شهر أيار، اقترح الاستعراض الدوري الشامل عدداً من التوصيات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. و قد لاقى تعهد حكومة البحرين بتنفيذ معظم التوصيات، و عددها مئة و ستة وسبعون توصية اقترحتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترحيب المجتمع الدولي المعني بحقوق الإنسان. بيد أن ثمة مخاوف من ألا يتم الوفاء بهذه التعهدات بالنظر إلى إخفاق الحكومة في تنفيذ أجزاء مهمة من التوصيات التي قدمتها اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في البحرين التي أتمت تحقيقها في الحوادث التي وقعت خلال فترة الاضطرابات التي شهدتها البحرين في شهري شباط و آذار 2011، في شهر تشرين الثاني من ذلك العام.

في الكويت عانت الديمقراطية من انتكاسة نتيجة للتعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات و مقاطعة المعارضة الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في تشرين الأول.

يكشف مركز الخليج لحقوق الإنسان في تقريره السنوي الأول عن تدهور حالة حقوق الإنسان في المنطقة خلال عام 2012. طوال العام، وثق مركز الخليج لحقوق الإنسان حالات عديدة من الانتهاكات، و أوفد بعثات إلى عدد من البلدان في المنطقة. خلال عامه الأول، قام مركز الخليج لحقوق الإنسان بتدريب نحو مئة و خمسين من المدافعين عن حقوق الإنسان في موضوعات منبينها الأمن الرقمي، و استخدام آليات الأمم المتحدة، و استخدام شبكات وسائل الإعلام الاجتماعية من أجل تعزيز حقوق الإنسان، و الأمن والحماية، و العدالة الانتقالية، و توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. و بالإضافة إلى ذلك، أوفد بعثتين معنيتين بحقوق الإنسان إلى الإمارات العربية المتحدة، و بعثتين إلى البحرين و واحدة إلى العراق.

البحرين

لا يزال اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان سمة بارزة للقمع في البحرين خلال العام الذي شهد تواصل الاحتجاجات السلمية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي و المشاركة السياسية. و لا تزال سياسة تهميش غالبية سكان البلاد من أتباع المذهب الشيعي تُمارس من قبل النظام الملكي السني دون تغيير.

كان ثمة العديد من التقارير عن استخدام الشرطة القوة المفرطة في مواجهة الاحتجاجات المتزايدة ضد الحكومة في جميع أنحاء البلاد. كثيراً ما عمدت الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع مما أدى إلى مقتل أفراد من بين المتظاهرين السلميين في معظمهم و وقوع الإصابات في صفوفهم. وردت أيضاً تقارير عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان و دعاة الإصلاح السياسي بالضرب المبرح، و التحرش الجنسي، و الحرمان من الطعام و الماء، و الحرمان من تلقي الرعاية الطبية و الأدوية، أثناء احتجازهم لدى السلطات البحرينية. هذا العام، استخدمت تدابير قمعية متطرفة ضد المعارضين السياسيين بتجريد أكثر من ثلاثين منهم من الجنسية البحرينية استناداً إلى اتهامات بتقويض أمن الدولة.

استخدمت السلطات الاعتقال و الاحتجاز التعسفيين، و التعذيب الجسدي و النفسي، و المضايقة القضائية، و المحاكمات غير العادلة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان؛ لردعهم عن عملهم المشروع و السلمي في مجال حقوق الإنسان. و استخدمت هذه التدابير القمعية كما يُعتقد كشكل من أشكال معاقبة النشطاء و ردعهم عن اتباع خطوات المدافعين عن حقوق الإنسان السجينَين و المعروفَين عالمياً السيد عبد الهادي الخواجة و السيد محمد نبيل رجب في الدعوة إلى الإصلاح في البلاد.

يواصل عبد الهادي الخواجة قضاء عقوبة بالسجن مدى الحياة فرضت عليه بعد محاكمة بالغة الجور أمام محكمة عسكرية باتهامات تتعلق بعمله السلمي في حقوق الإنسان. يعاني الخواجة من آلام مزمنة في فكه نتيجة إصابات ألحقها به التعذيب الذي تعرض إليه أثناء احتجازه انفرادياً. أما نبيل رجب، فيقضي حكماً بالسجن لمدة عامين صدر بحقه إثر محاكمة غير عادلة باتهامات تتعلق بعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان في البلاد. و قد لاقى إساءة المعاملة في السجن، و كثيراً ما حُرم من الحصول على الأدوية التي يحتاج إلى تناولها بانتظام بسبب داء يعانيه في الكليتين. و ذكرت التقارير أيضاً أنه حُرم من الحصول على المياه و السوائل الأخرى بكميات كافية.

في نهاية العام، واصلت السلطات البحرينية تلكؤها في تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في البحرين بعد أكثر من عام على انتهاء مهمتها. و على الرغم من أخذ الحكومة بجانب من التوصيات التي قدمت في الاستعراض الدوري الشامل للوضع في البحرين، إلا أنَّ السياسات الرئيسية و القيود القانونية التي تقيد بشدة الحق في حرية التعبير و تكوين الجمعيات لا تزال نافذة في البلاد. من بين هذه القيود أحكام مختلفة في قانون العقوبات تقيد حرية تكوين الجمعيات، و تجرِّم الانتقادات "غير القانونية" لسياسات الحكومة، و تقييد التجمع السلمي في الأماكن العامة. خلال هذا العام، فرضت الحكومة قيوداً قانونية جديدة على حرية التجمع.

بالإضافة إلى هذه القيود، استخدمت هيئات فرض القانون القوة المفرطة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان و المتظاهرين سلمياً من المؤيدين للديمقراطية. كان من بين المستهدفين المدافعون البارزون عن حقوق الإنسان زينب الخواجة و سيد يوسف المحافظة، اللذين كانا قابعين في السجن عند نهاية العام. اعتقلت زينب الخواجة في كانون الاول لتنظيمها وقفة احتجاج فردية أمام مستشفى السلمانية. و قد أُضيفت تهمة واحدة جديدة هي التحريض على الإطاحة بنظام الحكم إلى لائحة تضم أكثر من عشرة اتهامات وُجِّهت إليها خلال ذلك العام. و كانت قد واجهت الاحتجاز التعسفي مرَّاتٍ عدة منذ عام 2011 لسبب وحيد هو ممارستها حقها في حرية التعبير و تكوين الجمعيات، و تنظيمها الحملات من أجل إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان و المتظاهرين السلميين، بمن فيهم والدها عبد الهادي الخواجة. أما سيد يوسف المحافظة، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان بالنيابة، فقد اعتقل في تشرين الثاني بينما كان يرصد احتجاجات مناهضة للحكومة. و هو معروف بعمله الدؤوب في رصد و توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك من خلال مدوناته. و كان رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، السيد محمد المسقطي، أحدَ ضحايا الانتقام الآخرين المعروف بصدارته في رصد الانتهاكات و توثيقها و إيصال المعلومات إلى الخارج. و قد احتجز و استجوب في تشرين الأول الماضي لا لشيء إلا لعمله مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و لا سيما خلال الاستعراض الدوري الشامل لسجل البحرين في حقوق الإنسان.

العراق

ظلت حالة حقوق الإنسان في العراق خطيرة خلال هذا العام، و كان ثمة انتهاكات خطيرة للحق في حرية التعبير و التجمع. لا تزال الاعتداءات على الصحافيين و الإعلاميين مبعث قلق كبير. و قُتل الآلاف من المدنيين أو جُرحوا خلال العام نتيجة للهجمات التي تنفذها الجماعات المسلحة. كانت هناك تقارير عن اضطهاد الأقليات في البلاد، و لا زالت النساء يواجهن العنف القائم على النوع و غيره من أشكال التمييز.

قوبلت الاحتجاجات السلمية خلال ذلك العام بالقمع، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة من جانب الشرطة و قوات الأمن. و استهدف المتظاهرون و المدافعون عن الإصلاحات الديمقراطية، فيما اتهمت الحكومة الذين يقفون وراء الاحتجاجات بأنهم مثيرو شغب. تم خلال هذا العام إعدام عدد من الناس يبعث على القلق الشديد، و قُتل مئات المدنيين و أفراد قوات فرض القانون نتيجة العنف الطائفي و الاغتيالات. و كان ثمة مؤشرات على زيادة الاستقطاب في المجتمع العراقي على الخطوط الطائفية بين أتباع المذهبين الشيعي و السني، و كانت الأزمة السياسية التي تجتاح البلاد لا تزال مستمرة عند نهاية العام.

كانت هناك تقارير عن تعذيب السجناء السياسيين المحتجزين في مراكز توقيف سرية و إساءة معاملتهم، و زيادة عدد الأشخاص المحتجزين في السجون العراقية. في شهر آذار، توفي حارس سابق لنائب الرئيس المخلوع طارق الهاشمي و هو رهن الاحتجاز في مركز للشرطة في كردستان، و أحاطت مزاعم بممارسة التعذيب و إساءة المعاملة بملابسات وفاته. أما الوعود الحكومية بإغلاق مراكز الاعتقال السرية فلم تتحقق عند نهاية السنة.

استُهدف الصحافيون و العاملون في وسائل الإعلام بالقتل، و الاعتقال و الاحتجاز التعسفيين، و الترهيب، و المضايقة، و غير ذلك من أشكال الاضطهاد. و قد واجه عشرات الصحافيين هذه التهديدات لأسباب تتعلق بممارستهم مهنتهم، بما في ذلك إعدادهم التقارير الصحافية عن الشؤون المتعلقة بالمساءلة و الفساد. و كان من بين المستهدفين صحافي يعمل لصالح قناة صلاح الدين الفضائية، الذي قتل في الثاني من نيسان في تكريت بمحافظة صلاح الدين من جرَّاء قنبلة استهدفت مركبته. و كان واحداً من ثلاثة صحافيين على الأقل قتلوا خلال العام. و من بين العديد من الصحافيين الذين تعرضوا إلى الاعتقال و الاحتجاز التعسفيين خلال العام رئيس اتحاد الصحافيين في محافظة واسط، السيد علي الفياض. اعتُقل الفياض في الخامس عشر من كانون الثاني من قبل عناصر تابعة لمصلحة حماية المنشآت بوزارة الداخلية بسبب مزاعم تتعلق بقيامه بالكشف عن عزل عدد من الموظفين في وزارة الداخلية. و قد اعتبر أن دواعي اعتقاله لا أساس لها، و صرَّح للمرصد العراقي للحريات الصحافية بأن المعلومات التي يُزعم أنه سربها كانت قد نُشرت في وقت سابق من قبل وسائل إعلام أخرى.

تعرضت الصحافية السيدة زكية المازوري للاعتقال و الاحتجاز التعسفيين؛ بعد أن أوقفتها قوات الأمن في السابع عشرمن نيسان 2012 عند نقطة تفتيش في محافظة ميسان و هي في طريق عودتها بعد أن أجرت مقابلات مع مسؤولين في المحافظة. ثم احتجزت بضع ساعات و أفرج عنها بعد تدخل سياسيين من المنطقة. و قد وُجِّهت إلى زكية المازوري و أفراد عائلتها تهديدات فيما مضى، كما تعرضت إلى الترهيب في وقت سابق من العام بمحاولة اختطاف أبنائها الثلاثة.

في نهاية العام واجهت عشرات المؤسسات الإعلامية العراقية و الأجنبية خطر الإغلاق بعد أن أصدرت هيئة الاتصالات و الإعلام الوطنية أمراً في شهر أيار، ينتظر مصادقة وزارة الداخلية، و يقضي بحظر عدد من وسائل الإعلام. و تضمنت القيود الأخرى المفروضة على حرية التعبير و وسائل الإعلام اقتراح قانون لجرائم تكنولوجيا المعلومات، لا يزال في انتظار مصادقة البرلمان عليه. و إذا ما أصبح القانون نافذاً، فقد يواجه أولئك الذين يستخدمون الإنترنت و شبكات وسائط الإعلام الاجتماعية احتمال الملاحقة القضائية. ينص مشروع القانون على عقوبة السجن مدى الحياة في جرائم معينة، و بعضها، كتهديد المصالح الأمنية و العسكرية للبلاد، غير محددة و مبهمة التعريف.

تم الإبلاغ عن ارتكاب العديد من الانتهاكات ضد النساء و الأقليات في البلاد خلال عام 2012. لازالت النساء يعانين من انتهاكات حقوق الإنسان القائمة على النوع بما في ذلك العنف المنزلي و جرائم "الشرف" و الاتجار بالبشر. و قد تزايدت الانتهاكات لحقوق النساء بتراجع الوضع الأمني و صعوبة الوصول إلى ضحايا تلك الانتهاكات. و كان ثمة أنماط ثابتة من انتهاكات حقوق النساء في إقليم كردستان العراق و أجزاء أخرى من البلاد. في تطور إيجابي على الرغم مما تقدم؛ شملت التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة العنف ضد النساء إقرار البرلمان في نيسان قانوناً بشأن الاتجار بالبشر.

و شملت انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت إليها الأقليات في البلاد مقتل زعيم مجتمعي تركماني في كركوك يوم الثامن من كانون الثاني، و مقتل ثلاثة و عشرين مدنياً من التركمان في انفجار سيارة ملغومة بمدينة تلعفر يوم السابع من آذار. و ذكرت التقارير أن السلطات قامت بالتحقيق في حوادث القتل هذه في مسعىً منها لمكافحة التمييز و تثقيف العامة بشأن التعايش على نحو متسامح. و مما ألقى الضوء على قضايا التسامح و التعايش عدد من الشكاوى التي قدَّمتها الطائفة المسيحية في كردستان بشأن محتوى كتاب مدرسي للتربية الإسلامية، اعتُبر مسيئاً للمسيحيين. و بعد تحقيقات أجرتها حكومة إقليم كردستان، تم سحب ذلك الكتاب.

شهد عام 2012 زيادة في استهداف الأشخاص على أساس ميولهم الجنسية. إنَّ السلوك الجنسي المثلي و الثقافة المتصلة به مسائل لا يتم التسامح معها في العراق، و يتعرض الأفراد المثليون من النوعين و متحولو الجنس ممن يتكتمون صفتهم هذه إلى التهديد و الاضطهاد بشكل منتظم. و استُهدف بشكل خاص الشباب الذين يتبنون ثقافة الإيمو، و نقلت وسائل الاعلام تقارير عن وقائع قتل طالت أفراداً من هذه المجموعة في بغداد و أجزاء أخرى من البلاد. و قيل إنَّ أحد الشباب قُتل في مدينة الصدر يوم السادس من شباط بسبب ميوله الجنسية.

كان ثمة عدد من التطورات الإيجابية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلاد خلال هذا العام. في شهر كانون الثاني، أقرَّت حكومة إقليم كردستان خطة عمل لحقوق الإنسان في المنطقة كجزء من خطة العمل الوطنية. و في شباط أصبح العراق دولة طرفاً في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. و شهد العام أيضاً تعيين المفوضية المستقلة العليا لحقوق الإنسان في البلاد.

إيران

شهد عام 2012 تواصل استمرار انتهاك الحق في حريتي تكوين الجمعيات و التعبير في إيران. و لا زال عمل منظمات حقوق الإنسان المستقلة مقيداً بشدة، و يتعرض المدافعون المستقلون عن حقوق الإنسان و النقابيون و الصحافيون إلى الاضطهاد، و كثيراً ما يُتهمون بقيامهم بالدعاية المناهضة للحكومة. كما أن الأقليات في إيران لا زالت تواجه التمييز و الاضطهاد.

بدأ النقابي الإيراني البارز السجين و عضو مجلس إدارة اتحاد عمال الحافلات في طهران و ضواحيها رضا شهابي إضراباً عن الطعام في كانون الاول احتجاجاً على استمرار تعرضه إلى إساءة المعاملة في السجن. و ذكرت التقارير أنه تعرض إلى الاعتداء البدني و الإساءة اللفظية من قبل أحد حراس السجن الذي أعاده من المستشفى التي كان قد نُقل إليها لتلقي العلاج. و كان قد اعتقل في حزيران 2010 و تعرض إلى التعذيب أثناء استجوابه. و نتيجة لذلك لحقت به إصابة في العمود الفقري خضع بسببها لعملية جراحية. و قد شكا مؤخراً من إصابات في العنق و الظهر، و من فقدان الإحساس في قدميه و أصابعه.

في أيلول 2012، أصدرت مجموعة حملة المعلمين الإيرانية "ليكن لك صوت" قائمة أولية بأسماء أربعين مدرساً إيرانياً كانوا لا يزالون رهن الاحتجاز في عام 2012 منذ اعتقالهم في عام 2009. و صدرت أحكام بالإعدام بحق ثلاثة من الزعماء النقابيين في نقابة المعلمين، وصدرت بحق آخرين أحكام بالسجن بتهم تتعلق بعملهم النقابي و مشاركتهم في المظاهرات المطالبة بتحسين ظروف عمل المعلمين. و تم عزل مئات المعلمين من وظائفهم من قبل المجلس التأديبي بوزارة التربية والتعليم لمشاركتهم في المظاهرات المطالبة بضمان الحقوق المنصوص عليها في المادتين السادسة والعشرين والسابعة و العشرين من الدستور الإيراني، المتعلقتين بحرية التجمع و تكوين الجمعيات، و بالمواثيق الدولية التي انضمت إليها إيران.

و اتخذ المزيد من الإجراءات المقيِّدة ضد المحامين الإيرانيين في ما اعتبر إجراءات عقابية إضافية هدفها ردعهم عن تقديم المساعدة القانونية إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. و كان من بين هذه الإجراءات التهديد في تشرين الثاني 2012 بإغلاق اتحاد نقابات المحامين. و جاء التهديد بإغلاق الاتحاد عشية عقد امتحان قبول المحامين الجدد. و يبدو أن الأمر القضائي الذي يهدد بإغلاق الاتحاد ذو بواعث سياسية، و أنه كان مدفوعاً بادعاءات وزارة الداخلية بأن الاتحاد يعمل دون ترخيص. و قد أدَّت مفاوضات اللحظة الأخيرة بين القائمين على نقابة المحامين و السلطات القضائية العليا إلى وقف تنفيذ الأمر. يُشار إلى أن قيام السلطات الإيرانية بفرض المزيد من القيود على عمل نقابة المحامين الإيرانية قوبل بالانتقادات من قبل معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية. و يُخشى أن من شأن التعديلات المقترحة أن تهدد استقلال نقابة المحامين، و أن تعيق عمل المحامين، و تسمح بفرض السيطرة الحكومية على الاتحاد.

لا يزال مجتمع حقوق الإنسان الإيراني يعاني قمعاً بلا هوادة، و صدرت بحق محامين بارزين و مدافعين عن حقوق الإنسان خلال هذه السنة أحكام بالسجن لفترات مطوَّلة بعد محاكمات جائرة. في أيلول تم توقيف آخر أعضاء مركز المدافعين عن حقوق الإنسان، محامي حقوق الإنسان السيد محمد علي دادخاه، و صدر بحقه حكم بالسجن تسع سنوات في اتهامات تتعلق بعمله السلمي و المشروع في مجال حقوق الإنسان. و قد انضمَّ في سجن إيفين إلى زملائه من أعضاء مركز المدافعين عن حقوق الإنسان، كل من السيدة نسرين سوتوده، التي اعتقلت في أيلول 2010 و صدر بحقها حكم بالسجن ست سنوات؛ و السيد محمد سيف زاده، الذي اعتقل في نيسان 2011 و صدر بحقه حكم بالسجن تسع سنوات؛ و السيد عبد الفتاح سلطاني، الذي اعتقل في أيلول 2011 و صدر بحقه في عام 2012 حكم بالسجن ثلاثة عشر عاماً، و مُنع من مزاولة مهنة المحاماة لمدة 20 عاماً.

يوم الرابع من كانون الأول أنهت نسرين سوتوده إضراباً عن الطعام امتد تسعة و أربعين يوماً كانت قد بدأته احتجاجاً على منع السلطات الإيرانية ابنتها مهرافِه البالغة من العمر ثلاثة عشر عاماً من السفر. و قد نُقلت بعد إضرابها إلى الاحتجاز الانفرادي حيث بقيت لمدة ثلاثة أسابيع. و أنهت نسرين سوتوده إضرابها عندما رفعت السلطات القيود القضائية المفروضة على ابنتها. مُنحت نسرين سوتوده جائزة ساخاروف لحرية الفكر لعام 2012 التي يمنحها البرلمان الأوروبي. و كانت السلطات الإيرانية قد أعلنت في عام 2006 مركز المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يوفر المساعدة القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان و الصحافيين و السجناء السياسيين، منظمة غير قانونية. تم تأسيس مركز المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل الحائزة على جائزة نوبل شيرين عِبادي و المدافعين عن حقوق الإنسان المذكورين أعلاه. في السادس من تشرين الثاني أعلمت السلطات الإيرانية أسرة المدون الكاتب في مجال حقوق الإنسان ستار بهشتي بوفاته أثناء الاحتجاز دون تقديم مزيد من التوضيحات. غير أن موقع Kaleme.com يذكر أنه تعرض إلى التعذيب و الضرب من قبل المحققين بعد اعتقاله في منزل عائلته. و وفقاً لإفادات أخته فقد اعتقل المدون البالغ من العمر خمسة و ثلاثين عاماً في الثلاثين من تشرين الأول، عندما داهمت قوة من عملاء جهاز الأمن الإيراني ممن يرتدون الملابس المدنية منزل الأسرة دون أن يبرزوا مذكرة اعتقال رسمية، و اقتادوا بهشتي معهم تحت تهديد السلاح دون تقديم أي تفسير. و قبل وفاته، احتُجز المدون في العنبر رقم 350 سيئ السمعة بسجن إيفين. و وفقاً لتقارير وسائل الإعلام الناطقة باللغة الفارسية فقد تناولت تدويناته الأخيرة قبل اعتقاله سياسة إيران الخارجية، و إضراب المدافعة عن حقوق الإنسان نسرين سوتوده عن الطعام.

شهد عام 2012 تصعيداً في اضطهاد الصحافيين المستقلين، و تم توثيق أكثر من خمس عشرة حالة من اعتقال الصحافيين و المدونين و احتجازهم تعسفياً خلال هذا العام لمجرد ممارستهم حقهم في تلقي المعلومات و نشرها. وفقاً للجنة حماية الصحفيين، فقد بلغ عدد الصحافيين الذين ظلوا رهن الاحتجاز منذ عام 2009 سبعة و أربعين في عام 2012، و تحتل إيران الترتيب الثاني عالمياً في مستويات اضطهاد الصحافيين. و تزايدت الهجمات التي تستهدف وسائل الإعلام الدولية، إذ عمدت السلطات الايرانية على وجه التحديد إلى استهداف هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) التي تبث باللغة الفارسية، و كذلك صوت أمريكا. في كانون الأول، صعدت السلطات القضائية الإيرانية و وزارة الاستخبارات من مضايقة و مراقبة عائلات الإيرانيين العاملين في القسم الفارسي لبي بي سي لإكراههم على مطالبة أقربائهم بالتوقف عن العمل لصالح هيئة الإذاعة البريطانية. و كان ثمة تقارير عن منع نقل بث وسائل الإعلام الأجنبية في إيران. و كانت التدابير الإيرانية ضد هيئة الاذاعة البريطانية قد أعقبت عرضَ فيلم وثائقي يتعلق بالاعترافات المنتزعة بالإكراه.

ظلَّت الأقليات في إيران تواجه التمييز و الاضطهاد و غيرهما من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان من الحقوق المدنية و الدينية و الثقافية و الاجتماعية، بل زادت معدلات ارتكاب هذه الانتهاكات. و قد احتمل عرب الأحواز و الأكراد و المسيحيون وطأة هذه الانتهاكات.

في الحادي عشر من تشرين الأول، اعتُقل خمسة ناشطين سياسيين أكراد، هم السيد أحمد تمويى، و السيد يوسف كاكه ممى، و السيد جهانگير بادوزاده، و السيد على احمد سليمان، و السيد مصطفى على أحمد؛ ثم تمَّ توقيفهم و وُجِّهت إليهم في وقت لاحق اتهاماتٌ عدة من بينها الاتصال بمكتب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بإيران، و إبلاغ منظمات حقوق الإنسان عن الأوضاع في السجون، و القيام بالدعاية ضد النظام، و الاتصال بقناة نوروز المؤيدة للإصلاح، وفقاً للحملة الدولية من أجل حقوق الإنسان في إيران.

اعتُقل العشرات من النشطاء العرب الأحوازيين خلال تلك السنة، و صدرت بحق عدد ممن كانوا محتجزين منذ نيسان 2011 أحكام بالسجن لفترات مطولة. و كانت هناك أيضاً تقارير عن إعدام عدد من عرب الأحواز. تم تنفيذ ما لا يقل عن ستمئة حكم بالإعدام في إيران في عام 2012، وفقاً لمنظمة العفو الدولية. و من بين الذين صدرت بحقهم أحكام السيد طه حيدريان، البالغ من العمر ثمانية و عشرين عاماً، و السيد ناصر حيدريان، البالغ من العمر واحداً و عشرين عاماً، و السيد عباس حيدريان، البالغ من العمر أربعة و عشرين عاماً، و السيد علي شريفي، البالغ من العمر خمسة و عشرين عاماً، و جميعهم من حي الملاشية؛ و صدر بحق كل منهم حكم بالسجن لمدة عشر سنوات. و صدرت بحق ناشطَين سياسيَين آخرَين، هما السيد أمير موافي، البالغ من العمر أربعة و عشرين عاماً، و السيد عباس حيدريان، البالغ من العمر ستة و عشرين عاماً؛ أحكام بالسجن ثمانية و ثلاثين عاماً و ثمانية عشر عاماً على التوالي، بالإضافة إلى النفي إلى مقاطعة مازندران الشمالية حيث سيمضيان مدة عقوبتهما. و كان الناشطان قد اعتُقلا عقب احتجاجات شهدتها الأحواز في نيسان 2011 قُتل خلالها اثنا عشر شخصاً و أُصيب عشرون آخرون. و صرَّح أفراد عائلات الأشخاص الذين صدرت أحكام بحقهم بأنَّهم أُدينوا بقتل أحد ضباط الأمن الإيرانيين، و أنهم تعرضوا إلى التعذيب و المحاكمات الجائرة أمام محكمة ثورية.

استمر اضطهاد المسيحيين، بما في ذلك اضطهاد أولئك الذين تحولوا إلى هذا الدين. في عام 2012 كان ثمة ثلاثمئة شخص من المسيحيين المحتجزين تعسفياً في جميع أنحاء البلاد، وفقاً لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بإيران. و ظلت القيود الشديدة مفروضة على ممارسة أعضاء الكنائس المسيحية الشعائر الدينية و على تشييد الكنائس، بدأ العمل بها في عام 1979، و لا تزال نافذة المفعول حتى الآن.

الكويت

واصل المدافعون عن حقوق البدون في الكويت خلال هذا العام حملتهم من أجل إحقاق حقوق هذه الأقلية، بما في ذلك وضع حد للتمييز و منح الجنسية لعشرات الآلاف من البدون في البلاد. تزايدت انتهاكات الحق في حرية التعبير خلال هذا العام. أما حقوق النساء في الكويت، فقد أحرزت خطوة إلى الأمام في عام 2012، أُضيفت إلى الإنجازات التي تحققت في سنوات ماضية.

قوبلت الاحتجاجات السلمية التي نظمها دعاة حقوق البدون باستخدام الشرطة القوة المفرطة و اعتقالها عدداً من الناشطين. اعتُقل في شهر تشرين الثاني عدد من الناشطين في مجال حقوق البدون هم يوسف الزهيري، و خالد البطاح، و عبد الكريم الفضلي، الذي كان يواجه اتهامات تتعلق بنشاطه في حقوق الإنسان، مع آخرين. و احتجزوا فيما يتصل بمظاهرة نظَّمها الآلاف من البدون في حي الجهراء بضواحي مدينة الكويت. و لم يتم في عام 2012 الوفاء بالوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها من خلال مفوضيتها المركزية للمقيمين بصورة غير قانونية بشأن منح الجنسية و الحصول على مزايا أخرى للآلاف من البدون. و نتيجة لذلك فإنَّ عدداً يصل الى مئة و ثمانين ألف شخص من البدون لا يزالون عديمي الجنسية و محرومين من حقهم في العمل و التعليم و الخدمات الطبية.

لا يزال التعبير عن الآراء التي تعتبر ناقدة لحكام البلاد يُعتبر جريمة يعاقب عليها القانون الكويتي. في شهر حزيران، صدر بحق السيد حمد النقي حكم بالسجن تسعة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة بعد إدانته بإهانة الإسلام و التحريض على الطائفية. فقد وجهت إليه تهمة إرسال رسائل اعتبرت معادية للإسلام من خلال حساب تويتر الخاص به. و نفى حمد النقي، و هو مسلم شيعي المذهب، هذه الاتهامات، و قال إن الرسائل المسيئة نُشرت على حساب تويتر الخاص به بعد أن تم اختراق الحساب. و اعتُبرت الرسائل أيضاً منتقدةً لحكام السعودية و البحرين. و هذه واحدة من نحو ثلاثمئة حالة تتعلق بحرية التعبير، تتعلق بمدونين و نشطاء آخرين، من بينهم نشطاء من الطائفة الشيعية، يواجهون المحاكمة حالياً في الكويت.

يواجه البرلماني السابق، السيد مسلَّم البرَّاك، المقاضاة على خلفية ملاحظات أبداها خلال مظاهرة في تشرين الأول اعتبرتها السلطات انتقاداتٍ لأمير الكويت. و تمَّ توقيفه لفترة وجيزة و وجهت إليه تهمة "الإساءة إلى الأمير". و أفرج عنه بكفالة قدرها خمسة و ثلاثون ألفاً و خمسمئة دولارٍ أمريكي. و قد حرَّض اعتقال أحد الشخصيات المعارضة مظاهرات غاضبة من قبل الآلاف من أنصاره عندما أمرت النيابة بإيداعهم السجن الاحتياطي مدة عشرة أيام. و قد استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع و القنابل الصوتية ضد المتظاهرين و اعتقلت عدداً منهم.

في شهر أيلول، اعتقلت السلطات الكويتية المدون السيد عبد العزيز بو حميد بسبب مزاعم تتعلق بقيامه بالتشهير بعدد من المسؤوليين في وزارة الداخلية. و قد اعتُقل و أُوثقت يداه بعد ساعتين من الاستجواب في مركز شرطة الصالحية بمدينة الكويت بتهمة شتم ضابط شرطة. و جاءت ادعاءات ضابط الشرطة، التي دحضها شهود عيان بُعيد مشاركة عبد العزيز بو حميد في اعتصام احتجاجي مناهض للحكومة في ميدان الإرادة بالكويت العاصمة. و كانت وزارة الداخلية قد اعتبرت الاعتصام جريمة مخلة بالنظام العام و تهديداً للأمن.

شملت التعديات على حرية التعبير خلال هذا العام قيام وزارة الإعلام في كانون الأول بإغلاق قناة اليوم الخاصة المؤيدة للمعارضة بسحب ترخيص القناة بدعوى مخالفتها انتهاك اللوائح الإدارية. و جاء ذلك في أعقاب إغلاق السلطات صحيفة الدار في وقت سابق من العام. و اتهمت الصحيفة بالتحريض على الفتنة الطائفية و الإضرار بالوحدة الوطنية فيما يتعلق بمقالات اعتبرت مؤيدة للشيعة كانت قد نُشرت في الصحيفة.

في تشرين الأول 2012، لوَّحت السلطات الكويتية بفرض المزيد من القيود على الحق في حرية التجمع بإعادتها إلى حيز النفاذ تشريعاً يعود إلى عام 1979 يُحظر بموجبه تجمع أكثر من عشرين شخصاً في مكان عام. وجاءت هذه الخطوة، التي أدانها عدد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان باعتبارها انتهاكاً للحق في حرية التجمع المصون بموجب القوانين الكويتية؛ بُعيد تنظيم مظاهرات مناهضة للحكومة في أنحاء مختلفة من مدينة الكويت احتجاجاً على الإجراءات التي تنتقص من الحقوق الانتخابية و المشاركة السياسية، و هي حقوق كان الشعب الكويتي قد مارسها حتى الآن خلافاً لما هو الحال عليه في الدول المجاورة. و قوبلت التظاهرات السلمية في تشرين الأول من عام 2012 باستخدام السلطات القوة المفرطة، بما في ذلك استخدام القنابل المسيلة للدموع و القنابل الصوتية.

تقدمت حقوق المرأة في الكويت خطوة في عام 2012 بالإضافة إلى الإنجازات التي تحققت بالفعل على هذا الصعيد، و من ذلك مكسب إقرار حق المرأة في التصويت و الانتخاب في عام 2005، و مصادقة الكويت في عام 1994 على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. في نيسان 2012، أبطلت محكمةٌ قراراً صادراً عن وزارة العدل تُستثنى النساء بمقتضاه من الالتحاق بالوظائف القانونية على مستوى المبتدئين، الأمر الذي يتيح إمكانية تأهلهن لشغل وظيفة المدعي العام. لكن على الرغم من هذا الإنجاز و ما سبقه، فإنَّ المرأة الكويتية لا زالت تواجه التمييز على أساس النوع في العمل و في الحياة العامة.

على الرغم من الإنجازات التي أُحرزت بالنسبة إلى الحقوق التي اكتسبتها منظمات المجتمع المدني الكويتي و المدافعون عن حقوق الإنسان، فقد كان ثمة تقارير عن القيود المفروضة على الحق في حرية تكوين الجمعيات طوال العام. و مُنع المدافعون عن حقوق الإنسان من دول مجاورة، من بينها العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة من دخول البلاد، أو من عقد اجتماعات تتصل بعملهم المشروع و السلمي في مجال حقوق الإنسان في المنطقة. في آذار 2012 رفضت وزارة الداخلية الكويتية منح منتدى النهضة للشباب تصريحاً بتنظيم مؤتمر في الكويت. و كان من بين أولئك الذين كان من المقرر أن يشاركوا في هذه الفعالية المدافعان السعوديان عن حقوق الإنسان،كل من السيدة هالة الدوسري و السيد وليد سليس. و سبق أن عقد منتدى النهضة للشباب مؤتمرين مماثلين في المنامة و الدوحة دون قيود. في شباط، احتُجز المدافع البارزة عن حقوق الإنسان من الإمارات العربية المتحدة، السيد أحمد منصور، عدة ساعات في مطار مدينة الكويت ثم مُنع من دخول البلاد. و استجوبه عناصر جهاز الأمن الكويتي بشأن نشاطه في حقوق الإنسان، و رأيه في الوضع السياسي في الكويت، قبل أن يتم ترحيله إلى الإمارات العربية المتحدة.

قطر

في قطر، ظلت حرية تكوين الجمعيات و حرية التعبير خاضعتين لقيود شديدة خلال عام 2012، و ساهم غياب ما هو مرخَّصٌ من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان و وسائل الإعلام المستقلة في ندرة المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلاد. و في حين حظيت المؤسسات الإعلامية القطرية الحكومية أو تلك التي ترعاها الحكومة كما هو حال قناة الجزيرة الإخبارية بحرية في إعداد التقارير حول الشؤون العالمية، فإنها لزمت الصمت بشكل لافت في المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في قطر.

أعارت حكومة قطر، التي أيدت و ناصرت التغيير في سياق الانتفاضات الراهنة في العالم العربي في بلدان مثل سوريا أذناً صماء إلى المطالبات بالإصلاح السياسي في قطر و في جارتها البحرين، و تعاملت على نحو قمعي مع أي بادرة معارضة ضمن أراضيها. و بعثت إلى السجن بشاعر قطري بارز مجَّد بشعره الربيعَ العربي بسبب قصيدة له اعتبرت ناقدة للأسرة الحاكمة. و صدر في وقت لاحق حكم بحق السيد محمد الديب العجمي يقضي بسجنه مدى الحياة، و قد استأنف العجمي ذلك الحكم.

بالإضافة إلى السياسة التي تتشدد في السيطرة على حرية التعبير و تقارير وسائل الإعلام و القيود القانونية النافذة بالفعل، فقد كان ثمة تحركات خلال العام تسعى إلى فرض مزيد من القيود القانونية من مثل تخويل السلطات اعتقال الصحافيين دون أمر من المحكمة. و يُراد بالتعديلات التشريعية المقترحة أن تحد من تصعيد محتمل في انتقاد النظام الحاكم بدولة قطر و "الدول الصديقة"، و إلى تجريم المعارضين من الصحافيين و المدافعين عن حقوق الإنسان.

إن القيود المذكورة أعلاه، فضلاً عن الخشية من انتقام الحكومة و خطر فقدان الوظائف، قد أجبر الصحافيين في كثير من الأحيان على ممارسة الرقابة الذاتية في الأمور المتعلقة بقطر و "الدول الصديقة". تم فرض قيود قانونية جديدة في عام 2012 انتقصت من حرية التعبير في البلاد. أقرَّ مجلس الشورى القطري في حزيران قانون الصحافة و المطبوعات، و من المنتظر أن يتم إقراره من قبل الحكومة. و يجرم القانون الجديد الكتابات و البرامج الإذاعية التي يمكن أن تسيء إلى العلاقات بين قطر و الدول الصديقة. و بالنظر إلى القيود التي ينص عليها القانون، فإن من المحتمل أن يكون ذا أثر سلبي على عمل المدافعين المستقلين عن حقوق الإنسان في البلاد.

بقي العمل السلمي و المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان و دعاة الإصلاح السياسي خاضعاً للقيود و الرقابة و موضع انتقاد مجحف من قبل قطاعات واسعة من المجتمع القطري التقليدي. و شملت المخاطر و التهديدات التي واجهتها هذه الفئة خلال العام الاعتقال و الاحتجاز التعسفيين، و المراقبة من قبل قوات الأمن، و الحرمان من فرص العمل، و التهديد بسحب الجنسية. و كان المدافع البارز عن حقوق الإنسان، السيد سلطان الخليفي، ضحية الاعتقال و الاحتجاز التعسفيين في عام 2011، غير أنه استمر على الرغم من ذلك عمله من أجل تعزيز حقوق الإنسان في قطر بتأسيسه منظمة غير حكومية غير مصرح بها.

كما ذُكر آنفا، استمر خلال هذا العام استخدام سحب الجنسية الفعلي أو الظاهري كشكل من أشكال العقاب بُغية ردع منتقدي الحكومة. و مما سهل هذا قانون الجنسية الذي يصنف الرعايا بطريقة تمييزية، و يتم تفسيره و تنفيذه بناء على إرادة حكام البلاد. و استمرت خلال العام معاناة المئات من الناس، بمن فيهم أطفال دعاة الإصلاح السلمي، من جراء سحب جنسياتهم خلال السنوات السابقة. في هذا العام، واجه عدد من الأطفال المعاملة المهينة نتيجة لنشاطات آبائهم المتعلقة بحقوق الإنسان، كما عانوا من التمييز و خضع حقهم في التعليم و تلقي الخدمات الاجتماعية الأخرى إلى قيود شديدة.

عُمان

شهدت سلطنة عُمان هذا العام تصعيداً في استخدام قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات و قانون العقوبات لمعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان على نشاطهم السلمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البلاد الذي تضمن دعوات إلى الإصلاح الديمقراطي و السياسي. و اعتقل تعسفياً العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، و تم توقيفهم و تقديمهم إلى المحاكم في محاكمات جائرة. و قوبل المتظاهرون السلميون الذين حاولوا التجمع علانية للتظلُّم من غياب المشاركة السياسية و التمثيل الديمقراطي بالقمع الشديد، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة.

تواصل فرض القيود القانونية و الإدارية الصارمة على حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك إنشاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. و نتيجة لذلك، فقد عمد العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى استخدام الإنترنت و شبكات الإعلام الاجتماعية للتعامل مع القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، و من ذلك المطالبة باحترام حريتي التعبير و تكوين الجمعيات في البلاد. كان المدافعون عن حقوق الإنسان في سلطنة عُمان أيضاً موضوعاً لحملات التشهيربهم من قبل مؤيدي الحكومة و من قبل أفراد أسر هؤلاء أو قبائلهم. و قد شملت التدابير القمعية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الاحتجاز التعسفي، و المقاضاة الكيدية، و المحاكمات الجائرة.

تم تقديم عدد لا يقل عن عشرين شخصاً من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى المحاكمة خلال ذلك العام بتهمة إهانة حاكم البلاد و ارتكاب جرائم تتصل بتكنولوجيا المعلومات، و هو المسمَّى الذي يُطلق على استخدام هؤلاء المدافعين شبكة الإنترنت و شبكات الإعلام الاجتماعية لغايات تتعلق بحقوق الإنسان. و من بين هؤلاء السيدة بسمة الكيومي، و السيدة بسمة الراجحي، و السيدة حبيبة الهنائي، و السيد سعيد الهاشمي. و بالإضافة إلى المضايقات القضائية، فقد واجه المدافعون عن حقوق الإنسان مخاطر أخرى من مثل فقدان الوظائف و سواها من طرق فرض القيود الاقتصادية عليهم، كعدم تمكينهم من تلقي الخدمات المالية و منعهم من تأسيس أعمالٍ خاصة بهم.

خلال تلك السنة، خضع المدافعون عن حقوق الإنسان في سلطنة عُمان لمراقبة الأجهزة الأمنية، و تم استدعاء العديد مهم للمثول لدى السلطات للاستجواب دون سابق إنذار. و استهدف بصورة خاصة أولئك الذين أقاموا صلاتٍ مع منظمات دولية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، فقد نظَّمت وسائل الإعلام المختلفة حملاتٍ للتشهير بهم، و كثيراً ما كانوا يُنعتون بأنهم خونة. و كان من بين هؤلاء السيد جدَّاد و السيد سالم التويه. كما واجه المدافعون عن حقوق الإنسان حظر السفر و خطر مصادرة وثائق هويتهم.

تزايد استخدام المدافعين عن حقوق الإنسان لشبكات الإعلام الاجتماعية خلال العام للتعبئة في القضايا المتعلقة بالحكم الرشيد و فضح الفساد المؤسسي. غير أن هذه التحركات قوبلت بتدابير قمعية من جانب الحكومة في محاولة للحد من التصعيد في النقد، و ذلك بالحد من إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت و شبكات الإعلام الاجتماعية، فضلاً عن المضايقة القضائية و السجن. و أما مواقع الإنترنت التي تديرها جماعات حقوقية فتخضع بدورها للمراقبة، و تم حجب ما اعتبر منها ناقداً للحكومة. و تشن السلطات العمانية الآن حرباً إلكترونية و رقمية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهة الاستخدام المتزايد للإنترنت من أجل التحايل على القيود المفروضة على الوسائل التقليدية ذات الصلة بحريتي التعبير و تكوين الجمعيات. و شملت التدابير التي اتخذتها الحكومة اختراق عدد من المواقع الإلكترونية، و إغلاق صفحات على موقع فيسبوك، و حجب عدد من عناوين البريد الإلكتروني.

تم أيضاً منع المدافعين عن حقوق الإنسان من الكتابة في الصحف. و أُجبر الصحافيون و المدونون على ممارسة الرقابة الذاتية لتوقي انتقام الحكومة. و كان من بينهم المدون مختار بن محمد الهنائي، الذي صدر بحقه حكم بالسجن عاماً واحداً في شهر أيلول من قبل محكمة مسقط الابتدائية بتهمة إهانة السلطان و انتهاك قانون تكنولوجيا المعلومات. و في تشرين الأول، قامت الحكومة بتعديل قانون الصحافة و النشر، بفرض مزيد من القيود على نشر أي مواد ينظر إليها على أنها تضر بأمن الدولة، بما في ذلك النشر على شبكات الإعلام الاجتماعية و الإنترنت.

صدرت بحق العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أحكام قضائية تستند إلى تعليقاتهم على موقعي فيسبوك و تويتر، التي يُزعم أنها تنتقد حاكم عمان. في شهر تموز، صدرت أحكام بحق كل من السيدة حبيبة الهنائي، و السيد إسماعيل المقبالي، و السيد يعقوب الخروصي و اثنين آخرين من المدافعين عن حقوق الإنسان بدعوى "إهانتهم السلطان" بتعليقات نُشرت على الصفحات التي تخصهم على مواقع وسائل الإعلام الاجتماعية. و كان المدافعون الثلاثة عن حقوق الإنسان قد اعتقل في شهر أيار دون أمر قضائي، و احتجزوا انفرادياً. يُذكر أنهم مؤسسو جماعة حقوق الإنسان في عمان، الذي تم حجب موقعه الإلكتروني بعيد إطلاقه في شهر أيار.

استهدفت بضع مدافعات عن حقوق الإنسان ممن اقتحمن المجال العام في تحدٍ للسلطات و المجتمع المحافظ الذي يمارس التمييز ضد النساء لردعهن و معاقبتهن. و ممن واجهن الملاحقة بنحو خاص السيدة حبيبة الهنائي، و السيد بسمة الكيومي، و السيدة بسمة الراجحي، و السيدة طيبة المعوالي. و بالإضافة إلى العقوبة التي لاقتها هاتيك النسوة بسبب عملهن في مجال حقوق الإنسان، فإنهن واجهن أيضاً التهديدات و انتهاك حقوقهن على أساس الجنس؛ بسبب اعتبار عملهن الحقوقي انتقاصاً من الترتيبات التقليدية المتعلقة بمكانة المرأة و مسلكها في المجتمع العماني. و كان جزءٌ من الاعتداءات الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان خلال هذا العام يجيء من داخل الأسرة و بخاصة الإخوة والأقارب الآخرين من الذكور.

العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية، كانت حريتا التعبير و تكوين الجمعيات لا تزلان خاضعتين لقيود شديدة خلال ذلك العام. إذ لا تعترف البلاد بالحقوق المدنية و السياسية المنصوص عليها في القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و تحكمها نسخة من الشريعة الإسلامية. واجه العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان الاضطهاد نتيجة عملهم المشروع و السلمي في حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي و المحاكمات غير العادلة.

واصل مؤسسو منظمات حقوق الإنسان السعودية و أعضاؤها العمل غير المصرح به في تحدٍ للقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات. و قد واجهوا نتيجة لذلك الاعتقال التعسفي و المضايقات و المحاكمات غير العادلة. و استهدف على وجه الخصوص مؤسسو الجمعية السعودية للحقوق المدنية و السياسية و أعضاؤها. كان الأعضاء المؤسسون الدكتور محمد القحطاني و الدكتور عبد الله الحامد هدفاً للاضطهاد و المحاكمات الجائرة لاتهامات تتعلق بحملاتهم السلمية و المشروعة الداعية إلى احترام حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. و شملت الاتهامات الموجهة إليهم تقديم معلومات كاذبة عن المملكة العربية السعودية إلى الأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في هذا البلد؛ و تحريض المنظمات الدولية ضد المملكة العربية السعودية؛ و التشكيك في نزاهة الزعامات الدينية في البلد؛ و إهانة موظفي الدولة و التشكيك في نزاهتهم؛ و التمرد على الملك و ولي عهده، وإعداد بيانات تضر بالنظام العام و تخزينها. كما منع المدافعان عن حقوق الإنسان كلاهما من السفر إلى الخارج.

تواصلت الحملة من أجل حقوق النساء و تمكينهن في البلاد على مدار العام. في شهر تشرين الأول، نظمت مئات النساء مظاهرة في العوامية الواقعة شرق البلاد احتجاجاً على الانتهاكات التي تستهدف النساء، بما في ذلك التحرش الجنسي بالطالبات. و شهد هذا العام تعزيز نظام إلكتروني لتتبع حركة النساء السعوديات على مختلف النقاط الحدودية. و بمقتضى النظام الجديد، فإنه يتم إخطار الرجال بمحل تواجد زوجاتهم و قريباتهم عندما يغادرن البلاد. و يتم الآن إخطار "الأولياء" الذكور بمكان تواجد قريباتهن، حتى و إن لم يكونوا قد طلبوا تلقي معلومات من هذا القبيل.

نالت المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة سمر بدوي جائزة الشجاعة الدولية للنساء التي تمنحها وزارة الخارجية الأمريكية، تقديراً لحملتها من أجل حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية. و في تطور غير مسبوق في البلاد، أقامت المدافعات عن حقوق الإنسان كل من السيدة سمر بدوي و السيدة منال الشريف و السيدة نسيمة الصداح دعوى قضائية ضد وزارة الداخلية تتعلق بمنع السلطات النساء من قيادة السيارات في البلاد. و المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد في العالم الذي فيه تمنع النساء من قيادة السيارات.

و يحظر الانتقاد، حقيقياً كان أو متصوراً، للنظام الملكي للحكومة أو المؤسسة الدينية أو الممارسات القائمة على الفهم الوهابي للشريعة؛ و يُقابل بعقوبات قاسية. و تبدي السلطات عداءً للنقد الذي تنقله وسائل الإعلام على نحو خاص، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية. على الرغم من القيود المفروضة، فقد شهد الاستخدام الواسع النطاق للشبكات الاجتماعية بما في ذلك تويتر و فيسبوك في المملكة العربية السعودية خلال عام 2012 زيادة كبيرة.

و سجن ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان على الأقل خلال هذا العام بسبب اعتبار المؤسسة الدينية كتاباتهم أو تدويناتهم على وسائل الإعلام الاجتماعية من قبيل النقد. في شهر شباط، اعتقل المدون و الداعي إلى حرية التعبير السيد حمزة الكشغري من قبل السلطات السعودية بسبب تعليق له على موقع تويتر يتعلق بالنبي محمد، اعتبر تجديفاً. تمكن السيد الكشغري من الفرار إلى ماليزيا بعد نشر تغريدته مخافة الملاحقة، غير أن السلطات هناك قامت بترحيله بعيد وصوله إلى البلاد. و هو محتجزٌ في الوقت الحاضر، و قد أحيلت قضيته إلى المحكمة الشرعية على الرغم من تراجعه عن التعليق الذي أدلى به، و ثمة تخوفاً من إخضاعه قسراً إلى مراجعات للتعاليم الإسلامية. إذا ما أُدين بالردة فإنه يواجه عقوبة الإعدام. و في شهر نيسان، أصدرت المحكمة الجنائية المتخصصة في الرياض حكماً بحق المدافع البارز عن حقوق الإنسان السيد محمد صالح البجادي يقضي بسجنه أربع سنوات، و أعقب ذلك فرض حظر السفر عليه لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ الإفراج عنه. و كان قد حوكم في جلسة مغلقة و منع من الاتصال بمحاميه. و يتصل الحكم بعمله الحقوقي، بما في ذلك مشاركته في احتجاج شهدته الرياض في عام 2011 للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين. و محمد صالح البجادي أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية السعودية للحقوق المدنية و السياسية.

في ما يبدو على أنه محاولة لوضع حد للنشاط المتنامي في مجال حقوق الإنسان و مساعي المدافعين عن حقوق الإنسان لتأكيد حقهم في حرية التعبير؛ عمدت السلطات إلى فرض المزيد من القيود القانونية. و من ذلك استخدام اللوائح التنفيذية الصادرة في كانون الثاني 2012 المتعلقة بأنشطة النشر الإلكتروني، الذي كانت وزارة الثقافة و الإعلام قد اقترحته لضمان اتفاق الأخبار و الكتابات التي تنشرها مواقع الانترنت و الشبكات الاجتماعية مع الشريعة المعمول بها في البلاد. و قد تم بالفعل حظر العديد من المواقع على شبكة الإنترنت. فيما كانت حرية التعبير و الصحافة خاضعةً للقيود المنصوص عليها في قانون الصحافة و المطبوعات الصادر عام 2000، الذي ينص على فرض عقوبات على كل من تصدر عنه مواد أو تصريحات تتعارض مع التفسير الذي تتبناه البلاد للشريعة الإسلامية، أو يكون من شأنها أن تسيء إلى صورة المسؤولين الحكوميين أو العلماء الدينيين.

فضلاً عن ذلك، تتأثر حرية التعبير سلباً بسياسة مجلس الشورى السعودي الذي يقوم بدور الحارس لمصالح العائلة الحاكمة، و موقفه السلبي تجاه انتقاد الأفراد للسياسات الحكومية، بما في ذلك ممارسة النقد من خلال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي و المدوَّنات. في كانون الأول، واجه الروائي و المدون البارز الدكتور تركي الحمد الاعتقال و الاحتجاز التعسفيين من قبل السلطات السعودية لنشره تغريدةً على حسابه على موقع تويتر، اعتبرها رجال الدين كفراً.

و قد بعث أنصاره بعريضة موقعة من قبل خمسمئة شخص، من بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان، إلى ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز تدعو إلى إطلاق سراحه "فوراً و على نحو غير مشروط". في كانون الأول، أُحيل المدافع السعودي عن حقوق الإنسان السيد رائف بدوي للمحاكمة أمام المحكمة العامة بتهمة "إنشاء موقع على الإنترنت من شأنه تقويض الأمن العام و الحط من قدر الشخصيات الدينية الإسلامية". اعتقل رائف بدوي في حزيران بتهم تتعلق في الأساس بصلاته بالشبكة الليبرالية السعودية التي شارك في تأسيسها مع آخرين.

تُحظر التجمعات العامة غير المصرح بها بما في ذلك المظاهرات في المملكة العربية السعودية، و تتم معاقبة أولئك الذين ينظمون مثل هذه الأحداث أو يشاركون فيها بالاعتقال و الاحتجاز و الملاحقة القضائية. خلال هذا العام، تحملت المنطقة الشرقية من البلاد، التي تسكنها طائفة شيعية كبيرة؛ العبء الأكبر من القمع الحكومي نتيجةً للاحتجاجات و المظاهرة المطالبة بالمشاركة السياسية و إنهاء التمييز ضد الأقلية الشيعية في البلاد. و استهدف المدافعون عن حقوق الإنسان و اعتُبروا مثيري فتن. و قد وردت تقارير عن الاعتقال التعسفي و الاحتجاز و الاستخدام المفرط للقوة على نحو مفضٍ إلى القتل في المنطقة الشرقية من البلاد. و أُحيل عدد من المتظاهرين إلى المحاكمة بسبب مشاركتهم في المظاهرات. و شملت القيود الأخرى على حرية تكوين الجمعيات رفض السلطات تسجيل جماعة عدالة لحقوق الإنسان المنشأة حديثاً في المنطقة الشرقية.

سوريا

في سوريا، تحوَّلت الانتفاضة المتواصلة ضد الحكومة إلى حرب أهلية، الأمر الذي أسفر عن زيادة سريعة في عدد المدنيين الذين قتلوا. و في نهاية العام، بلغ عدد الاشخاص الذين قتلوا ستين ألف إنسان وفقاً للأمم المتحدة. و غدا مئات الآلاف من الناس، بمن فيهم النساء و الأطفال، إما نازحين داخل بلدهم أو لاجئين إلى دول الجوار بما في ذلك تركيا و الأردن. و كانت ثمة تقارير عن تعرض النساء اللائي يهربن من الصراع للاغتصاب. و ظلت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية من أجل التفاوض على حل سلمي للنزاع دون إحراز تقدم يُذكر في نهاية العام.

ازدادت خلال هذا العام ممارسة الرصد و المراقبة و حجب التواصل عبر الإنترنت، و كرَّست السلطات جهوداً إضافية لمواجهة استخدام المدافعين عن حقوق الإنسان و المتظاهرين السلميين للإنترنت بشكل متزايد. و قد قوبل العمل في مجال حقوق الإنسان و النشاط الحقوقي على الإنترنت برد فعل انتقامي شديد من جانب الحكومة. و شملت التدابير القمعية التي استخدمتها السلطات عمليات الإعدام الخارجة عن اختصاص القضاء، و التعذيب، و حالات "الاختفاء"، و مداهمة المنازل و لاعتقال التعسفي، و الاحتجاز الانفرادي، و التجويع أثناء الاحتجاز، و المحاكمات الجائرة.

من بين التدابير الإضافية التي استخدمت خلال ذلك العام لتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان و المتظاهرين السلميين و ابتزازهم، قيامُ السلطات بأخذ بعض أفراد أسرهم رهائن بدلاً ممن هم مطلوبون لدى السلطات. و كثيراً ما حُمِّلت إدارة استخبارات سلاح الجو مسؤولية كونها الجاني الرئيسي المسؤول عن العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على مدار العام.

ازدادت حملة السلطات على المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2012. و لم يسلم من الاستهداف العاملون في المجال الإنساني و الأطباء السوريون ممن حاولوا تقديم المساعدة إلى المدنيين المتضررين من الحرب. و ظل عدد من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان رهن الاحتجاز عند نهاية العام، و من هؤلاء مازن درويش، رئيس المركز السوري للإعلام و حرية التعبير، الذي اعتقل تعسفياً و ظل قيد الاحتجاز منذ السادس عشر من شباط، و المحامي العامل في مجال حقوق الإنسان خليل معتوق. و قد احتجز كل من المدافعَين عن حقوق الإنسان انفرادياً أثناء حبسهم.

اضطر عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان و النشطاء السياسيين إلى الفرار من البلاد هرباً من الاضطهاد و انتقام الحكومة. و كان العديد من هؤلاء قد تعرض للاعتقال بالفعل أو لاقى غيره من صنوف القمع الذي تمارسه السلطات. و كان من بين هؤلاء المدافع البارز عن حقوق الإنسان السيد عبد الله الخليل، الذي تمكن من الفرار من البلاد مع عائلته. و قد كان ضحية بطش السلطات لفترة طويلة، بما في ذلك احتجازه انفرادياً و إيقاع التعذيب به.

الإمارات العربية المتحدة

شهد هذا العام تصعيداً كبيراً في قمع المدافعين عن الحقوق السياسية و المدنية في دولة الإمارات، الأمر الذي أدى إلى اعتقال و توقيف العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان و الناشطين السياسيين بمن فيهم محامون و أكاديميون. و قد ازدادت القيود المفروضة على حرية التعبير و تكوين الجمعيات شدةً و صرامةً من خلال إقرار تدابير قانونية إضافية للحد من استخدام الإنترنت و الشبكات الاجتماعية من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان و دعاة الإصلاح السياسي.

و كان اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان من بين ستة و ستين ناشطاً سياسياً سلمياً على الأقل ممن كانوا لا يزالون رهن الاحتجاز في نهاية العام؛ متهمين بتشكيل تنظيم سري يخطط لتغيير النظام الملكي للحكومة في دولة الإمارات العربية المتحدة. و قد احتجز الموقوفون انفرادياً في بادئ الأمر، و كان ثمة تقارير عن إخضاعهم إلى التعذيب و إساءة المعاملة لإرغامهم على الإدلاء بما من شأنه تجريمهم.

و من بين الذين قالوا إنهم تعرضوا إلى التعذيب و إساءة المعاملة خلال تلك السنة، لانتزاع اعترافات منهم كما يزعم؛ السيد أحمد السويدي، و السيد عبد الإله الجداني، و السيد مصعب خليل عبود، فضلاً عن نجل المدافع السجين عن حقوق الإنسان الدكتور محمد الركن و صهره. و كان المعتقلون السياسيون و أسرهم موضوعاً لحملة تشويه شنتها وسائل الاعلام الموالية للحكومة، بما في ذلك صحيفة الشرق الأوسط السعودية الدولية و الشبكات الاجتماعية. و قد وُجِّهت إلى الموقوفين اتهامات بتقويض أمن الدولة و عضوية فرع من جماعة الإخوان المسلمين يقوم بالتآمر من أجل تهديد استقرار دولة الإمارات العربية المتحدة. و قد استهدف أفراد أسر المحتجزين أيضاً، إذ واجهوا حملة تشهير و ترهيب، و حرم بعضهم من إمكانية الوصول إلى حساباتهم المصرفية.

لا يزال المحاميان المعروفان لعملهما في مجال حقوق الإنسان، كل من الدكتور محمد الركن و الدكتور المنصوري، رهن التوقيف دون محاكمة، و هما متهمان بالتآمر لتغيير الحكومة. و كان احتجازهما على ما يبدو جزءاً من الحملة الراهنة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، التي كان من ملامحها اعتقال و محاكمة مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان فيما عُرف بقضية الإماراتيين الخمسة في عام 2011.

لا زال اثنان على الأقل من الإماراتيين الخمسة يواجهان المضايقات و الملاحقة بعد الإفراج عنهم بعفو رئاسي؛ إذ يواجه السيد أحمد منصور حالياً حملة تشويه، بما في ذلك اتهامه بأنه عميل إيراني، فيما تشير التقارير إلى أنه محاولة لإثنائه عن مواصلة عمله في مجال حقوق الإنسان. كما تعرض أيضاً إلى العنف الجسدي خلال العام و منع من السفر. تم ترحيل زميله المدافع عن حقوق البدون السيد أحمد عبد الخالق في تموز إلى تايلاند بعد فترة من توقيفه لدى سلطات الهجرة بالإمارات العربية المتحدة. و قد أدى التهديد بالإجراءات القمعية و حملة الترهيب المستمرة بالعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد إلى العمل في تحفُّظ هرباً من بطش السلطات.

صعدت السلطات الإماراتية حملتها على الشبكات الاجتماعية و منتديات النقاش على الإنترنت التي يستخدمها المدافعون عن حقوق الإنسان. فبالإضافة إلى حجب هذه الشبكات، أقرَّت الحكومة قانوناً جديداً لتكنولوجيا المعلومات فيما يبدو على أنه محاولة لمواجهة الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا و الوسائل الرقمية من قبل منتقدي الحكومة، بعد أن حُرموا من استخدام وسائل الإعلام الحكومية و الخاصة للتعبير عن آرائهم.

شهد العام زيادة في استخدام السلطات أحكام قانون الجنسية، بما في ذلك سحب الجنسية، لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان و الناشطين السياسيين. و تم سحب جنسية عدد من الأفراد، فيما لا تزال جماعة البدون في البلاد في خوف دائم من الترحيل. و في الوقت الذي فيه ترددت أنباء عن توقيع الحكومة اتفاقاً مع جزر القمر كدولة مستقبلة محتملة للبدون من دولة الإمارات العربية المتحدة نظيرَ معونات الاقتصادية؛ تشير المعلومات المتوفرة إلى أنه لم يتم إرسال أحد من البدون إلى هناك حتى الآن. و تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بدلاً من ذلك بترحيل البدون الى دول ثالثة مثل تايلاند، كما تبيِّن قضية المدافع عن حقوق الإنسان أحمد عبد الخالق المشار إليها آنفاً.

بالإضافة إلى الحملات التي تصدَّرتها المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان و هيئات أخرى، فقد قام مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي المعني بحقوق الإنسان بالتدقيق في سجل الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان. و انتقدت المفوضية السامية دولة الإمارات العربية المتحدة لاستهدافها المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك التحرش، و حظر السفر، و إنهاء العمل، و الاعتقال، و سحب الجنسية و الترحيل، لتقييد نشاطهم السلمي و المشروع في مجال حقوق الإنسان.

اليمن

في خطوة واضحة لإقامة العدالة الانتقالية، أصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي مرسوماً يقضي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، مهمتها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ارتكبت منذ بدء الانتفاضة الشعبية في عام 2011. غير أنَّ الجهود المبذولة في اتجاه العدالة الانتقالية كانت مشوبةً بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال العام من قبل السلطات اليمنية و الجماعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى مقتل العديد من المدنيين في أجزاء مختلفة من البلاد. كما اتسم هذا العام بالإخفاق في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان و مساءلتهم عن أفعالهم.

بذلت السلطات جهوداً من أجل تعزيز سيادة القانون و احترام حقوق الإنسان، ليس أقلُّها السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بإنشاء مكتب قطري لها في اليمن.

لم تتحقق خلال تلك السنة الدعواتُ المطالبة بإجراء تغييرات جذرية و فرعية على الصعيدين السياسي و الاقتصادي في البلاد، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني ، و وضع حد لحالات الإفلات من العقوبة، و تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. و كان منح الحصانة للرئيس السابق علي عبد الله صالح و رجاله مبعثَ قلقٍ رئيسياً آخر في عام 2012. و قد أذكت هذه العوامل و غيرها دعوات فصائل الحراك الجنوبي إلى تقرير شعب جمهورية اليمن الجنوبي الديمقراطية السابقة مصيرَه؛ مستشهداً بجملة مظالم من بينها التهميش السياسي، و استغلال الحكومةِ المركزية مواردَ المنطقة، و التخصيص غير المتكافئ للموارد؛ على حساب شعب الجزء الجنوبي من اليمن.

ازدادت خلال العام انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، بما فيها تلك التابعة لتنظيم القاعدة و التشكيلات السنية السلفية الناشئة النزَّاعة إلى استخدام العنف. و قتل أكثر من خمسمئة شخص من بينهم عناصر في الجيش النظامي على أيدي الجماعات المسلحة في الجزء الجنوبي من اليمن و لا سيما في محافظة أبين. و كانت الجماعة السلفية المسمَّاة أنصار الشريعة مسؤولة عن جزء كبير من هذه الفظائع، بما في ذلك قتل النساء و صلب الرجال الذين اعتبر سلوكهم خارجاً عن أحكام الشريعة.

واجه المدافعون عن حقوق الإنسان و الناشطون السياسيين الذين تصدروا جهود رصد الانتهاكات و توثيق و إيصال المعلومات إلى العالم الخارجي الاستهداف بسبب عملهم المشروع و السلمي. و بالإضافة إلى القيود المشددة المفروضة على عملهم فقد كانوا أيضاً أهدافاً لجهات غير حكومية و للإسلاميين المحافظين. و واجهت المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة هدى جعفر وابلاً من التشهير على الشبكات الاجتماعية بسبب آرائها. و هدى جعفر مناضلة من أجل حقوق النساء في اليمن، بما في ذلك إنهاء جميع أشكال العنف القائم على النوع ضد النساء. و صودر جواز سفر السيد علي الديلمي، المنسق العام للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق و الحريات الديمقراطية من قبل مسؤولي الهجرة اليمنيين بمطار صنعاء بينما كان متوجهاً إلى القاهرة لحضور مؤتمر يتعلق بحقوق الإنسان ينعقد بها. و واجهت السيدة بشرى المقطري، و هي ناشطة و كاتبة بارزة حملة ترهيب و مضايقات من قبل الإسلاميين المحافظين في أعقاب إصدار أحد رجال الدين فتوى ضدها و اتهامه إياها بالردة و بمعاداة الإسلام. و أعقب ذلك شنُّ حملة تشهير ضدها في المساجد و المؤسسات الدينية الأخرى، و كذلك التخويف من قبل أشخاص كانوا يتظاهرون خارج منزلها. و استخدم موقع فيسبوك و غيره من الشبكات الاجتماعية لتحريض الناس ضدها و كذلك للدعوة إلى سحب جنسيتها.

انتهى